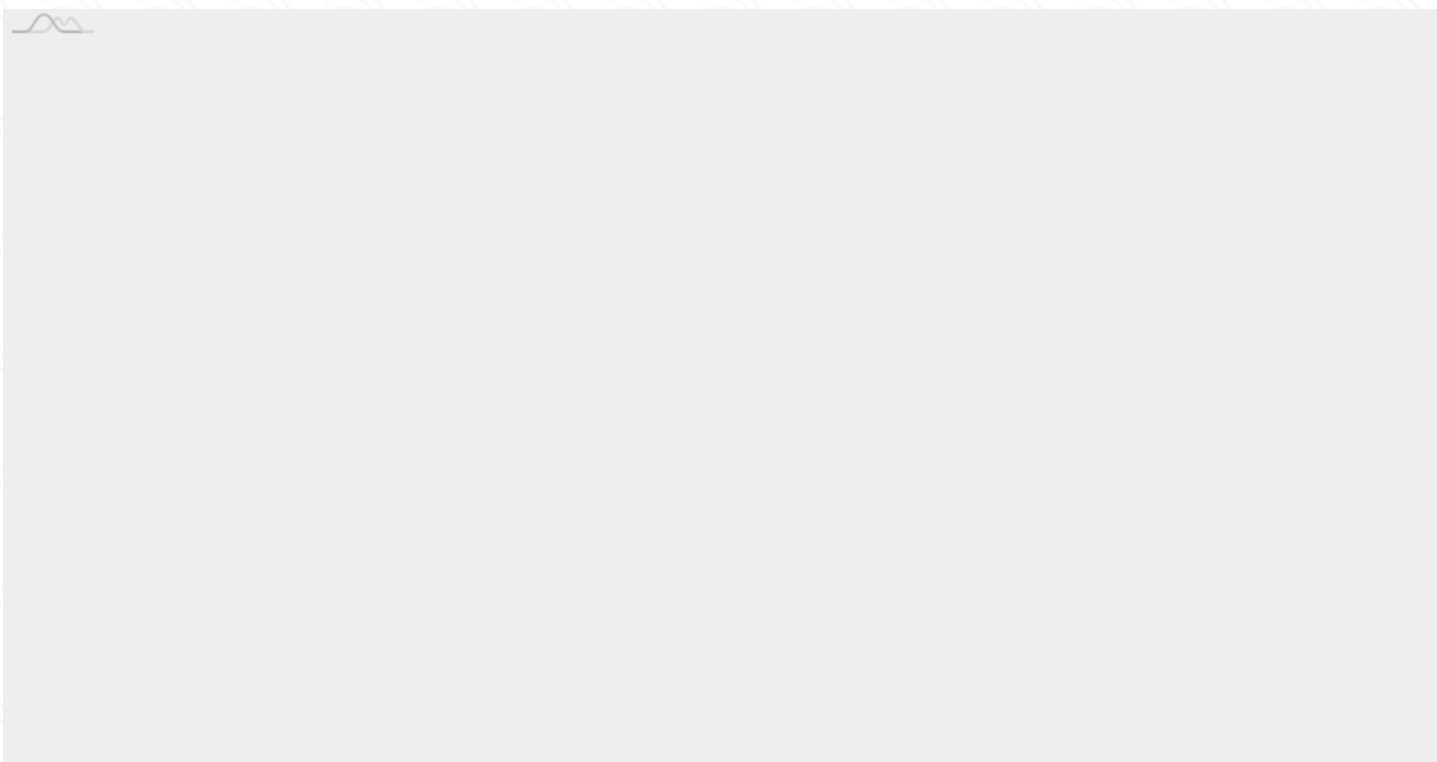


مؤشر

ترجمات





جيروزاليم بوست: السيسي يبدو الأوفر حظًا في الانتخابات المقبلة

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا أعدّه سيث فرانتزمان عن الانتخابات الرئاسية المقبلة في مصر وحظوظ الرئيس السيسي في الفوز بها.

وقال الكاتب إن مصر أعلنت، الثلاثاء، أنها ستجري انتخابات رئاسية في 10 ديسمبر، لافتًا إلى أن الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي يتولى السلطة منذ 2013.

ومن المرجح أن يستمر السيسي في السلطة، وانتخابه لن يكون مفاجأة. في الانتخابات الأخيرة في عامي 2014 و 2018، حصل السيسي على حوالي 97% من الأصوات في كليهما. ومن المتوقع أن يعلن رسميًا أنه سيترشح قريبًا.

ولفت الكاتب إلى ظهور منافسين بالفعل في السباق، ويقول سبعة آخرون إنهم يفكرون في الترشح. وبحسب التقارير المصرية، هناك شخصان أعلنوا ترشحهما: السياسي أحمد طنطاوي وفريد زهران، رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي المصري.

التايم: بريطانيا تخذل المواطنين المسجونين تعسفا في الخارج

(ترجمات . التايمز)

نشرت مجلة التايم الأمريكية تقريرًا كتبته سميرة سرحان تسلط فيه الضوء على ما وصفته بخذلان بريطانيا لمواطنيها المسجونين في الخارج.

وتشير الكاتبة في مطلع تقريرها إلى عدد من المعتقلين البريطانيين في عدد من الدول بينهم مصر، لافتة إلى أن العشرات من المواطنين البريطانيين في جميع أنحاء العالم يقعون في سجون أجنبية بسبب ما تسميه جماعات حقوقية اتهامات زائفة.

وأشارت إلى أن كثيرين من هؤلاء المعتقلين، مثل الناشط الديمقراطي المصري البريطاني علاء عبد الفتاح (الذي أمضى معظم العقد الماضي خلف القضبان في القاهرة، مصر، مؤخرًا بتهمة «نشر أخبار كاذبة تقوض الأمن القومي» لنشره منشورًا عن التعذيب) أدينوا بدون محاكمة عادلة.

وتبرز الكاتبة فشل بريطانيا في توفير الحماية الكافية والدفاع عن المواطنين البريطانيين في الخارج. وفي حين تقول الحكومة إنها تثير مخاوفها بشكل خاص مع نظيراتها الأجنبية، إلا أنها لا تطلق دعوات علنية للإفراج عنهم.

وتبرز الكاتبة دعوة الخبراء والأسر لبريطانيا إلى اتباع نهج أقوى وأكثر اتساقًا في الدفاع عن المواطنين المحتجزين تعسفيًا في الخارج، بما في ذلك ربما من خلال تكتيكات الضغط الدبلوماسي. ويقول البعض إن الحكومة تعطي

الأولوية للجغرافيا السياسية على حساب حماية الأفراد.

وتتطرق الكاتبة إلى الدعوات المستمرة لبريطانيا لإنشاء مكتب مخصص للتعامل مع هذه الحالات، كما فعلت الولايات المتحدة، للمساعدة في تنسيق الدعوة وممارسة ضغط أكثر تركيزًا من أجل إطلاق سراح السجناء.

ذا ناشيونال: العراق يطلب من مصر تسليم مسؤولين أدينوا بتهم فساد

(إقليمي ودولي . ذا ناشيونال)

اهتم موقع ذا ناشيونال بطلب العراق من مصر تسليم مسؤولين عراقيين أدينوا بقضايا فساد وذلك أثناء زيارة رئيس هيئة النزاهة العراقية لمصر.

وقال الموقع إن العراق طلب من مصر تسليم عراقيين أدينوا بتهم الكسب غير المشروع، في إطار حملة لإعادة المسؤولين الفاسدين إلى أوطانهم.

وقال بيان صدر يوم الاثنين إن رئيس هيئة النزاهة العراقية القاضي حيدر حانون التقى بوزير العدل المصري عمر مروان في القاهرة وسلمه قائمة بـ «المطلوبين».

ولم يحدد البيان أسمائهم أو يعطي تفاصيل أخرى، لكنه قال إن العراق «أكدت» على أن الأشخاص المدرجين في القائمة موجودون في مصر.

ووعد مروان «بمتابعة القضية وإعطائها الأولوية القصوى».

وخلال الزيارة، وقع الجانبان اتفاقية أولية لتعزيز التعاون في مكافحة الفساد، بما في ذلك إعادة المتهمين والأموال المهربة.

ويعتبر العراق أحد أكثر الدول فسادًا في العالم، إذ يحتل المرتبة 157 من أصل 180 في مؤشر تصورات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2022.

إنترفاكس: سكرتير مجلس الأمن الروسي باتروشييف يصل مصر

(ترجمات . إنترفاكس)

سلطت وكالة إنترفاكس الضوء على وصول نيكولاي باتروشييف، سكرتير مجلس الأمن الروسي، إلى مصر الثلاثاء في زيارة تركز على قضايا عدة من أبرزها مكافحة الإرهاب والأمن القومي.

ونقلت الوكالة الروسية عن الدائرة الصحفية لمجلس الأمن الروسي أن الأمن القومي ومكافحة الإرهاب سيكونان على جدول أعمال اجتماعات سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشييف مع المسؤولين المصريين خلال

زيارته للقاهرة.

وقالت الدائرة الصحفية إن «المحادثات مع مستشارة الرئيس للأمن القومي المصري فايزة أبو النجا ومستشار الرئيس لمكافحة الإرهاب مجدي عبد الغفار ستجرى في القاهرة يومي 26 و 27 سبتمبر».

وأضافت أن باتروشييف سيعقد أيضا اجتماعات مع رؤساء عدة أجهزة مصرية.

أفيد في 23 مايو أن باتروشييف التقى بفايزة أبو النجا وعبد الغفار على هامش اجتماع أمني دولي لمناقشة التعاون الروسي المصري في مكافحة الإرهاب.

بلومبرج: مصر تُبرم عقود تحوط لإمدادتها النفطية لدرء التقلبات في خضم الضغوط الاقتصادية

(اقتصاد . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج بتصريحات وزير المالية عن إبرام مصر عقود تحوط لبعض السلع الاستراتيجية وعلى أسعار النفط في ظل الضغوط الاقتصادية التي تعيشها مصر.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر أبرمت عقود تحوط لإمداداتها النفطية وسط جهود لإنعاش الاقتصاد الذي تضرر من أسوأ أزمة للعملة الأجنبية منذ سنوات.

وأكد وزير المالية محمد معيط التحوط الثلاثاء، قائلًا إن هذا الإجراء مُطبق للسنة المالية التي تنتهي في يونيو المقبل. وامتنع عن الإدلاء بمزيد من التفاصيل، لكنه قال إن إجمالي الواردات يبلغ حوالي 150 مليون برميل من النفط سنويًا.

وأشارت الوكالة إلى أن مصر تُعد واحدة من الدول القليلة التي تشارك مشاركة مباشرة في سوق المشتقات النفطية لتأمين الإمدادات. ويراقب مثل هذه البرامج السيادية - التي تشمل أيضًا التحوط السري العملاق من المكسيك - تجار الخيارات والمتعاملون لأنها يمكن أن تجعل الحكومات تشارك لاعبين مهمين في السوق.

وعلى عكس المكسيك، تقوم مصر بالتحوط إزاء مشترياتها، وليس مبيعاتها. وتُعاني مصر، التي تستعد للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ديسمبر، أزمة اقتصادية تفاقت بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، كما خفضت قيمة عملتها ثلاث مرات منذ أوائل 2022، ومن المتوقع حدوث تخفيض رابع لقيمة الجنيه المصري.

وقد اتخذت مصر في السابق خطوات مماثلة للحماية من التقلبات في أسواق النفط العالمية. في عام 2020، أبرمت مصر «عددًا هائلًا» من عقود المشتقات، مما ضاعف تقريبًا تحوطاتها النفطية خلال السنة المالية.

المونيتور: قطر للطاقة وبريتيش بتروليوم وآخرون يستحوذون على امتيازات النفط والغاز المصرية

(اقتصاد . المونيتور)

اهتم موقع المونيتور بترسية أربع مناطق في مزايمة عالمية للتنقيب عن الغاز والنفط في البحر المتوسط لأربع شركات طاقة عالمية.

وقال موقع المونيتور إن وزارة البترول المصرية أعلنت، الثلاثاء، أن مصر منحت أربع مناطق في مزايمة عالمية للتنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط ودلتا النيل لشركة إيني الإيطالية وشركة بريتيش بتروليوم البريطانية وشركة قطر للطاقة وشركة زاروبيجنفت الروسية.

وستأخذ شركة إيني منطقتين والثالثة في تحالف مع بي بي وقطر للطاقة، بينما سيأخذ شركة زاروبيجنفت الروسية المنطقة الرابعة.

وأفادت رويترز أن الوزارة فتحت يوم الاثنين مزادات دولية لاستكشاف 23 منطقة مفتوحة مع موعد نهائي في 25 فبراير.

وقالت الوزارة إنها تشمل مناطق في الصحراء الغربية بمصر واثنين في الصحراء الشرقية وسبع في خليج السويس وأربع في البحر الأحمر.

طومح المركز الإقليمي

وتتطلع مصر إلى وضع نفسها كمركز إقليمي للطاقة، وزيادة التعاون في هذا المجال مع الجهات الفاعلة بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

وجاءت خطوة غيرت قواعد اللعبة في طموحات الطاقة في البلاد في عام 2015 عندما اكتشفت شركة إيني حقل غاز ظهر، وهو موقع للغاز الطبيعي البحري في المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية وهو أكبر حقل في منطقة شرق البحر المتوسط، ويستوعب ما يقدر بنحو 850 مليار متر مكعب من الغاز.

وفي مارس، استحوذت قطر للطاقة على 40% من منطقة التنقيب البحرية قبالة الساحل المصري، في منطقة شمال مرقيا البحرية في البحر المتوسط. وتمتلك شركة إكسون موبيل 60% المتبقية من الموقع.

في 28 أغسطس، تعهدت شركة بريتيش بتروليوم باستثمار 3.5 مليار دولار في التنقيب عن الغاز في مصر على مدى السنوات الثلاث المقبلة. في اليوم التالي، قال وزير البترول طارق الملا إن حكومته تخطط لاستثمار 1.5 مليار دولار في حفر 35 بئرًا للغاز الطبيعي بحلول عام 2025.

ووفقًا للموقع، فمنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا في فبراير 2022، بسبب العقوبات الغربية على روسيا بسبب الغزو، قللت الدول الأوروبية من اعتمادها على الغاز الروسي ولجأت إلى دول من بينها مصر للمساعدة في تعويض النقص.

ومع ذلك، مع انتقال العالم بعيداً عن الوقود الأحفوري، من المرجح أن تواجه مصر بعض التحديات في المستقبل. في الآونة الأخيرة، أدى النقص الوطني في زيت الوقود ونقص الطاقة المتجددة إلى انقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر في جميع أنحاء مصر في الصيف.

ميدل إيست أي: اختفاء مواطن بعد أن قال إنه لم يعد يدعم السيسي

(ترجمات . ميدل إيست أي)

أبرز تقرير نشره موقع ميدل إيست أي اختفاء أحد أنصار السيسي السابقين بعد أن نشر مقطع فيديو على فيسبوك اشتكى فيه من ارتفاع تكلفة المعيشة وعدم قدرته على تلبية احتياجاته اليومية.

وأكدت مجموعة حقوقية أن رجلاً مصرياً «اختفى قسراً» بعد أن نشر مقطع فيديو على فيسبوك انتقد فيه الوضع الاقتصادي في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي قبل أشهر فقط من الانتخابات الرئاسية، وفقاً للموقع.

وبحسب الشبكة المصرية لحقوق الإنسان، اختفى حسين محمد حسين في 13 سبتمبر، بعد يوم من نشره الفيديو، الذي قال فيه إنه لن يعطي صوته للسيسي مرة أخرى.

أعلنت هيئة الانتخابات المصرية يوم الاثنين عن الجدول الزمني للانتخابات التي ستجري في 10 ديسمبر وسط حملة على منتقدي الحكومة وزعماء المعارضة المتوقع أن يخوضوا الانتخابات ضد السيسي.

ارتفاع تكاليف المعيشة

وأشار حسين في مقطع الفيديو إلى تأييده للسيسي منذ وصوله للحكم، وأضاف: «لكن لا يمكننا التزام الصمت مع ما يحدث هذه الايام»، في اشارة الى ازمة تكلفة المعيشة وارتفاع الأسعار.

وانتقد حسين مشاريع البناء الضخمة التي ترعاها حكومة السيسي، مثل مشاريع الطرق والجسور الجديدة، قائلاً إن فوائدها لا تصل إلى الفقراء.

ودعا المنظمة الحقوقية السلطات المصرية إلى الكشف عن مكان وجود حسين وفقاً للقوانين المصرية.

وقالت الشبكة في بيان إن «الشبكة تدعو السلطات الأمنية المصرية إلى الكشف عن مكان حسين على الفور والإفراج عنه ووقف مطاردة واعتقال المواطنين بسبب التعبير عن آرائهم أو الشكوى من تدهور أوضاعهم».

القمع والتضخم القياسي

ونوّه الموقع إلى أن الانتخابات الرئاسية ستجرى في الوقت الذي تمر فيه مصر بأزمة اقتصادية حادة أدت إلى فقدان الجنيه المصري نصف قيمته مقابل الدولار، مما أدى إلى تضخم قياسي ونقص في العملات الأجنبية.

في أغسطس، وصل التضخم السنوي في مصر إلى مستوى قياسي جديد بلغ 39.7 في المائة، وفقاً للأرقام الرسمية.

وتأتي الانتخابات على خلفية الاستهداف المستمر للمعارضة، في وقت يقبع ما يقدر بنحو 65 ألف سجين سياسي في السجون منذ وصول السيسي إلى السلطة في 2014، بعد عام من قيادته انقلابًا أطاح بأول رئيس منتخب ديمقراطيًا في مصر، محمد مرسي.

وأشار الموقع إلى أن من أبرز المرشحين الأربعة الذين أعربوا حتى الآن عن نيتهم خوض الانتخابات المقبلة النائب السابق أحمد طنطاوي، والذي تعرض هاتفه لمحاولات اختراق بعد إعلانه رغبته في الترشح..

وقال المستشار السياسي لحملة طنطاوي، أحمد عابدين، إن النائب السابق سيمضي قدمًا في ترشيحه على الرغم من المضايقات.

كما أفاد طنطاوي أن قوات الأمن اعتقلت بعض مساعديه ومنعته من تنظيم فاعليات تتعلق بالانتخابات.

بلومبرج: مصر تجري محادثات لشراء 1 مليون طن من القمح من روسيا

(اقتصاد . بلومبيرغ)

أفادت وكالة بلومبرج نقلًا عن أشخاص مطلعين أن مصر تجري محادثات لشراء 1 مليون طن من القمح الروسي من خلال اتفاق بين الحكومتين.

وقال الأشخاص الذين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم لأن المعلومات ليست علنية، إن المحادثات جرت للتسليم هذا الموسم. وليس من الواضح مدى قرب البلدين من التوصل إلى اتفاق.

تعد مصر واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم وتُتبع مشترياتها عن كثب باعتبارها معيارًا عالميًا. وبدأت هيئة السلع التموينية الحكومية العام الماضي في حجز بعض القمح في محادثات بالأمر المباشر - مما يمثل تحولًا عن عملياتها التقليدية لتأمين الحبوب من خلال المناقصات - ومنذ بداية العام سُمح للهيئة باستيراد الحبوب والزيوت النباتية عبر صفقات حكومية.

ولم ترد وزارة الزراعة الروسية على طلب التعليق.

حققت روسيا محصولين وفيرين على التوالي، مما عزز مكانتها بوصفها أكبر مورد للقمح. ومع ذلك، فقد تعقدت بعض المبيعات الأخيرة للقمح الروسي إلى مصر بسبب الجهود المبذولة لفرض حد أدنى غير رسمي لأسعار إمدادات البلاد.

أسوشيتد برس: السلطات المصرية أعتقلت 73 من أنصار مرشح محتمل في الانتخابات الرئاسية المقبلة

(ترجمات . أسوشيتد برس)

استعرض تقرير لوكالة أسوشيتد برس نشرته عدة صحف أجنبية ما جاء في بيان للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية بشأن اعتقال السلطات المصرية للعشرات من أنصار المرشح المحتمل أحمد طنطاوي.

وبحسب الوكالة الأمريكية، فقد قالت منظمة حقوقية، الثلاثاء، إن السلطات المصرية اعتقلت ما لا يقل عن 73 شخصاً تطوعوا لمنافس للرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي في انتخابات ديسمبر. ولا يزال سبعة منهم رهن الاحتجاز حتى يوم الاثنين.

وقالت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إن المعتقلين متطوعون يعملون لدى المرشح الرئاسي والناقد أحمد الطنطاوي. ويواجه العشرات من أنصار طنطاوي مجموعة متنوعة من التهم بما في ذلك الانضمام إلى جماعة إرهابية - إشارة حكومية لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة - ونشر أخبار كاذبة.

ولفتت الوكالة إلى أن رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، وليد حمزة، أعلن يوم الاثنين، أن مصر ستجري انتخابات رئاسية على مدى ثلاثة أيام في ديسمبر، ومن المتوقع على نطاق واسع أن تكون النتيجة مسألة محسومة لصالح الرئيس السيسي الحالي. ويقود وزير الدفاع السابق البلاد منذ 2014 ويواجه انتقادات من الغرب بشأن سجل بلاده في مجال حقوق الإنسان وقمع المعارضة السياسية.

وأشارت الوكالة إلى طنطاوي هو واحد من مجموعة صغيرة من السياسيين الذين أعلنوا عن رغبتهم الترشح للرئاسة. وقال النائب السابق، الذي عاد إلى مصر من لبنان في مايو، إنه يريد توفير بديل ديمقراطي لحكومة السيسي، واصفاً معاملتها للمعارضين السياسيين بأنها غير قانونية وغير عادلة.

واشتكى طنطاوي سابقاً من أن أجهزة الأمن المصرية قد ضايقت موظفي حملته وعائلته، وادعى أيضاً أن السلطات تجسست عليه من خلال أحدث التقنيات.

قاد السيسي الجيش للإطاحة برئيس إسلامي منتخب لكنه مثير للانقسام في 2013 وسط احتجاجات في الشوارع ضد حكمه الذي دام عاماً واحداً. ومنذ ذلك الحين، شنت السلطات حملة كبيرة على المعارضة اعتقلت خلالها السلطات الآلاف من منتقدي الحكومة، معظمهم من الإسلاميين وأيضاً الكثير من النشطاء العلمانيين البارزين، بما في ذلك بعض أولئك الذين يقفون وراء انتفاضة 2011 التي أطاحت بمبارك.

ومن بين المرشحين الرئاسيين الآخرين الذين أعلنوا نيّتهم الترشح عبد السند اليمامة، رئيس حزب الوفد، وجميلة إسماعيل، رئيسة حزب الدستور الليبرالي وفريد زهران، رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي.

بلومبرج: السباق الانتخابي يضيف إلى الدراما حول صفقة صندوق النقد الدولي وخفض قيمة العملة

(اقتصاد . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج بتأثير تحديد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية في مصر على سماح الحكومة بسعر صرف مرن وتطبيق الإصلاحات التي يطلبها صندوق النقد الدولي.

وتستهل الوكالة تقريرها بالإشارة إلى أن مصر أزالّت أحد المخاوف الرئيسة التي أوقفت مراجعة برنامج إنقاذ بقيمة 3 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر، حتى في الوقت الذي تجعل فيه الانتخابات الرئاسية الوشيكة من الصعب تلبية الطلب الحاسم بإضعاف قيمة العملة.

وقال الأشخاص، الذين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم لأن المداولات لم يُعلن عنها، إن صندوق النقد الدولي يعتقد أن السلطات أكثر جدية بشأن إجراء بيع طموح لأصول الدولة بعد عدد قليل من الصفقات رفيعة المستوى.

خفض العملة مستبعد قبل الانتخابات

وأوضحت الوكالة إلى أنه ومع تكثيف المحادثات مع صندوق النقد الدولي، يركز الصندوق الآن على كيفية إدارة مصر لعملتها وكذلك محاولة الحصول على مزيد من الوضوح بشأن الإنفاق العام الذي يشمل المشاريع الكبرى، وفقاً للأشخاص المطلعين على المناقشات.

ومع تحديد موعد الانتخابات الآن في الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر، من غير المرجح أن تكسب السلطات المصرية المزيد من الضغوط على المستهلكين الذين يعانون من ضائقة مالية من خلال خفض قيمة الجنيه في الفترة التي تسبق الانتخابات، تاركة توقيت أي اتفاق نهائي مُعلقة دون حل.

وتلقت الوكالة إلى أن التقدم الجزئي يعني تضيق نافذة الفرصة لتحقيق اختراق هذا العام في المراجعة التي تأخرت بالفعل. وقد أصبح الاتفاق الذي يشكل أهمية بالغة لاستعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد الذي تبلغ قيمته 470 مليار دولار، والذي لا يزال عالقاً في أزمة العملة الأجنبية المنهكة بعد عام تقريباً من توصل صندوق النقد الدولي ومصر إلى اتفاقهما، أصبح على المحك.

مصر هي ثاني أكبر مقترض لصندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين، والصفقة مع الدولة الواقعة في شمال إفريقيا هي أيضاً اختبار لقدرة المقرض على التوسط ورؤية البرامج الدقيقة في الأسواق الناشئة الرئيسة.

وتبدو وتيرة برنامج صندوق النقد الدولي بمثابة مؤشر لقدرة مصر على الخروج من أسوأ أزماتها منذ سنوات. ومن شأن المراجعة الناجحة أن تطلق نحو 700 مليون دولار من شرائح القروض المؤجلة، وتسمح بالوصول إلى التمويل الاستثنائي وفقاً لبرنامج الصلابة والاستدامة بقيمة 1.3 مليار دولار، وربما تحفز استثمارات خليجية كبيرة.

مناقشة الخيارات

ونقلت الوكالة عن المصادر المطلعة أن الحكومة وصندوق النقد الدولي يناقشان الخيارات المطروحة وأن الجانبين حريصان على مواصلة الحوار لإرسال إشارة إيجابية إلى السوق. وفي حين أخبر المسؤولين المصريون بلومبرج أنهم واثقون من إمكانية إحراز تقدم في المراجعة هذا العام، لم يحددوا ما إذا كان سيجري السماح بتخفيض قيمة الجنيه أو مواعده.

وكانت مصر قد خفضت بالفعل قيمة العملة ثلاث مرات وفقدت نصف قيمتها منذ أوائل عام 2022، مما أدى إلى ارتفاع التضخم السنوي إلى 37.4%. ولكن على الرغم من الالتزام بالانتقال إلى «نظام سعر صرف مرن

مستدام»، يتداول الجنيه عند مستوى مستقر في البنوك المحلية عند حوالي 30.9 للدولار خلال الأشهر الستة الماضية.

تتطلع السلطات إلى بناء احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية قبل خفض قيمة العملة، مما سيسمح لها بتصفية تراكم طلبات العملات والقضاء على السوق السوداء، حيث يتداول الدولار مقابل حوالي 40 جنيهاً.

بعد الانتخابات

وتنقل الوكالة عن زياد داود، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة، قوله إنه ومع ارتفاع التضخم بالفعل إلى مستوى قياسي، من غير المرجح أن تخفض مصر قيمة العملة قبل الانتخابات الرئاسية في ديسمبر. لكن البلاد لا تملك الوسائل للحفاظ على الوضع الراهن لفترة أطول. وبعد الانتخابات، ستترك السلطات الجنيه إما يضعف، أو تفرض قيوداً صارمة على الاستيراد.

وبدا أن الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي من المتوقع على نطاق واسع أن يسعى لولاية ثالثة ويمدد حكمه حتى عام 2030، في يونيو يرفض انخفاضاً وشيكاً آخر في قيمة العملة، محذراً من تأثير ارتفاع الأسعار على الشعب المصري.

وقال صندوق النقد الدولي رداً على أسئلة إنه منخرط عن كثب مع مصر «بما في ذلك المشورة السياسية والمساعدة الفنية» وسيعلن عن تحديثات تتعلق بالبرنامج الذي يستمر 46 شهراً «في الوقت المناسب».

من بين الاقتراحات التي طرحت خلال المحادثات الأخيرة أن تتوصل مصر وصندوق النقد الدولي إلى اتفاق بشأن المراجعة - وهي الخطوة الأولى في العملية - مما يشير إلى وجود تحرك، وفقاً للمصادر. وقالوا إن إصلاح العملة سيجري بعد ذلك بعد الانتخابات، مما يمهد الطريق لموافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على المراجعة ثم صرف شرائح القروض.

لكن هذه المرة، يسعى صندوق النقد الدولي إلى شيء أقرب بكثير إلى المرونة الحقيقية التي تعكس العرض والطلب، بما يتماشى مع نص الاتفاق الذي أبرمته مصر في أكتوبر الماضي.

كان التقدم في الآونة الأخيرة أكثر وضوحاً فيما يتعلق ببيع الأسهم المملوكة للدولة في الشركات المحلية.

وأعلنت الحكومة في يوليو أنها تبيع أصولاً بقيمة 1.9 مليار دولار لشركات محلية وصندوق ثروة أبوظبي رغم أنها لم تتلق بعد جميع الأموال. في وقت سابق من سبتمبر، باعت 30% من أكبر شركة سجائر في مصر لمستثمر في الإمارات العربية المتحدة مقابل 625 مليون دولار.

وأضافت الوكالة أن هذه المعاملات - وغيرها من قائمة تضم أكثر من عشرين أصلاً تتطلع الدولة إلى بيعها - ستعزز السيولة بالدولار، لكنها لن تكون كافية لتلبية جميع طلبات العملة. وتستكشف السلطات خيارات متعددة لجمع الدولارات، بما في ذلك مجموعة من سندات الخزنة الجديدة غير المحددة التي يمكن أن تكون جذابة للمستثمرين، وفقاً للأشخاص.

نظراً لعدم وجود بيانات رسمية حول حالة المراجعة المتأخرة لشهر مارس أو تلك المقرر إجراؤها في سبتمبر، ينتظر

مراقبو السوق بشدة أي علامات على الحركة.

ومع استبعاد تعويم العملة قبل الانتخابات، من المحتمل أن «تدفع التأخيرات صندوق النقد الدولي إلى الجمع بين المراجعات الأولى والثانية والثالثة في الربع الأول من عام 2024»، وفقاً لجان ميشيل صليبا، اقتصادي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بنك أوف أمريكا كورب.

ومع ذلك، هناك احتمال أن تزور بعثة صندوق النقد الدولي القاهرة في منتصف أكتوبر في إطار المشاورات «وطمأنة الأسواق بشأن الحوار المستمر مع السلطات»، على حد قوله.

يأتي الموعد النهائي الآخر الذي يلوح في الأفق لمصر من وكالة تصنيف موديز ومراجعتها لشهر نوفمبر لتصنيف ديون البلاد، والذي يبلغ بالفعل بي 3 (B3) أو ست خطوات أقل من درجة الاستثمار.

وقال صليبا إن السلطات ستبذل جهوداً جادة لتجنب خفض التصنيف إلى ما يعادل سي سي سي (CCC-) وهي خطوة «يمكن أن تجلب البيع القسري إلى أسواق السندات بالعملات الصعبة».